

حاجة الاقتصادات الرأسمالية للحروب في معالجة الأزمات

• مقدمة

تستند اليوم إرادة وسعي الإدارات الأميركية لإعطاء الأولوية لإنعاش الاقتصاد الأميركي إلى الاعتقاد بان قاعدة الكونية الأميركية لن تستطيع أن تظل صلبة ومقاومة لتأثير المستجدات الدولية إلا إذا بُنيت تلك القاعدة على أرضية اقتصادية صلبة، ذلك انه كلما ضعف الاقتصاد الأميركي ضعفت تبعاً له سياسة النفوذ الأميركية في العالم، وكذلك قابليتها على توجيه الأحداث وإدارتها بما يخدم مصالحها الحيوية، وفي إطار هذه المصالح الحيوية، تبقى المسألة الأخيرة متعلقة بالعلاقة القائمة بين الوسائل والأهداف، في ظروف تطور قدرات الدولة على تلبية متطلبات تطلعاتها الواسعة، فكلما احتفظت الدولة بتوازن هذه العلاقة، كلما تكون أكثر قدرة على تحقيق مقاصد ستراتييجيتها الشاملة وخدمة أمنها الوطني، أما إذا حدث وان حَمَلت الدولة نفسها ما ليس بوسعها فسيصيبها الإرهاق والعجز التدريجي، وتصبح مصالحها عرضة للمنافسة والانتهاك، ولا يمكنها حينئذ أن تعيد التوازن إلا إذا قضت على أسباب التحلل ومواطن الضعف.

انطلاقاً من الواقع الدولي الجديد الذي أصبح يتسم، أكثر من أي وقت مضى، بتعزيز التكتلات الاقتصادية الكبرى بقصد رفع تحديات النمو التي تستوجب تنسيق وتكامل الإمكانيات، فان المنافسة الدولية أصبح نطاقها يتسع بالتدرج ليأخذ بعداً قوطياً، وان حتمية التقاطع أضحت حقيقة واقعة، فرض هذا الأمر على الولايات المتحدة ضرورة بناء مرتكزات اقتصادية صلبة لتفادي عواقب احتلال ميزان القوى لصالح القوى الاقتصادية الصاعدة والمتطلعة للزعامة الاقتصادية العالمية.

وعليه، فإنه اذا ما استمر الركود الذي ينخر حالياً بالاقتصاد الأميركي، فان الولايات المتحدة سوف تجد نفسها عاجزة عن الوفاء بمسؤولياتها كقوة كبرى، وبالتالي العجز عن حماية مصالحها المختلفة بغض النظر عن مدى شرعية تلك المصالح .

وبدايةً فإن الركود الاقتصادي يعني قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي للسلع والخدمات، أي ان مجموع السلع والخدمات المنتجة في بلد ما، لا تجد الطلب الكافي عليها من قبل سكان ذلك البلد او سكان البلدان الاخرى، وذلك يؤدي الى قيام المنتجين بتخفيض انتاجهم الذي فاض عن الحاجة، ويعود انخفاض الطلب الكلي على سلع ذلك البلد الى مجموعة من الاسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اهمها، الدورات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الرأسمالي المعروف ان هذه الدورات هي من صلب فلسفته، والتي تمثل الولايات المتحدة الأميركية رأسه، اضافة الى التذبذب في قيمة الدولار الأميركي، وتلعب آثار المنافسة التي تشكلها الاقطاب الاقتصادية الاخرى مثل (اوربا، اليابان، الدول حديثة التصنيع في جنوب شرقي اسيا، والصين) على الاقتصاد الأميركي دوراً كبيراً ايضاً في ذلك، على ان الاقتصاد الأميركي بدأ بالنزول منذ بداية الثمانينات ومنذ ادارة رونالد ريغن ولكنه دخل فعلاً في مرحلة الركود الاقتصادي منذ اذار 2001 يوم أُعلن عن ذلك بصورة رسمية.

اذن لخروج الاقتصاد الأميركي من ازمة الركود يراد له تنشيط الطلب الكلي على السلع والخدمات المنتجة داخل الولايات المتحدة سواء من قبل المستهلك الأميركي، ام من قبل المستهلك الاجنبي، وهنا فان مجموعة ادوات

ممكن ان تساعد على ذلك الهدف وهي (خفض سعر الفائدة، زيادة الانفاق الحكومي، تخفيض الضرائب) ولكن كل هذه الاجراءات وصلت بها الادارة الاميركية الى حدها النهائي، فنرى ان البنك الفيدرالي الاميركي قد خفض اسعار الفائدة في عام 2002 فقط لعشرة مرات دون جدوى، حتى كادت ان تصل الى الفائدة الصفرية كما فعلت ذلك اليابان من قبل، اما الانفاق الحكومي فقد ارتفع بصورة كبيرة بعد احداث 11 ايلول 2001 الامر الذي يهدد بارتفاع نسب التضخم، وفيما يخص تخفيض الضرائب فان ادارة بوش الابن قامت بهذا الاجراء دون جدوى رغم تاثير هذا التخفيض على الايرادات الحكومية التي تشكل الضرائب الجزء الاكبر منها، اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان هدوء الرواج السكاني في الولايات المتحدة الاميركية أدى الى هبوط الطلب الاستهلاكي وإبطاء عجلة نمو الاقتصاد بمعدل 2.2% في الربع الأول من عام 2007⁽¹⁾.

هدف البحث:

هدف هذا البحث هو الاجابة على سؤال حول: العلاقة بين النظام الرأسمالي العالمي في تجلياته المعاصرة والحرب، أو على نحو أوضح في الإجابة على السؤال التالي: هل ثمة علاقة بين التطور الحاصل في النظام الرأسمالي والاتجاه المتزايد نحو (العولمة)، وبين حالة الحرب التي تصر الولايات المتحدة (العالمق العولمي)، على فرضها على العالم؟ وهل هدف «فرض جدول اعمال اقتصادي عالمي» يبرر تلك الحروب او يعتبر مبرراً كافياً لها؟ وما هي الفلسفة الاقتصادية التي تكمن خلف ذلك كله؟

فرضية البحث:

يحاول الباحث من خلال هذا البحث تأكيد الارتباط القائم بين الازمة الاقتصادية التي تعيشها الانظمة الارأسمالية وحاجة تلك الاقتصادات للتوسع الخارجي، ومن خلال التركيز على الأنموذج الاميركي.

• أولاً: أثر الأزمات الدورية في توجه الرأسماليات نحو الحروب الخارجية.

• قراءة تاريخية للأزمة الفكرية الرأسمالية:

تؤكد العديد من الدراسات ان رأسمالية المنافسة الحرة بين مقاولات صغيرة نسبياً لم تتجاوز عقد السبعينات من القرن التاسع عشر، فانطلاقاً من هذا التاريخ بدأت الرأسمالية تتحول من المنافسة إلى الاحتكار، ويقوم تفسير هذا التحول على عدد من المتغيرات أهمها: محاولة التغلب على الأزمات الاقتصادية الدورية التي كانت سائده قبل هذا التاريخ، غير أن هذا التحول كان له وقع أيضاً على طبيعة الأزمة نفسها والنتائج المترتبة عنها، منها على الخصوص حتمية الحروب الخارجية.

ففي ظل رأسمالية المنافسة الحرة كانت الصناعات المدفوعة بهاجس الربح تعمل على إنتاج سلع تتجاوز ما يمكن للناس شرائه (عدم التوازن بين العرض والطلب) فيتطور الإنتاج في هذه الحالة بمستوى اكبر بكثير من السوق، ولحل هذا التناقض الذي يتسبب في أزمة تصريف المنتجات تلجأ الرأسمالية إلى احدى من الوسيلتين: إذ تلجأ أولاً إلى تحطيم قوى الإنتاج بشكل يؤدي إلى إرجاع الإنتاج إلى المستوى الذي يتيح للسوق امتصاصه، وتلجأ ثانياً إلى توسيع السوق إما عبر تكثيف العلاقات التجارية مع الدول الرأسمالية الأخرى، أو عبر إدخال دول جديدة أو جهات جديدة في منظومة علاقاتها الاقتصادية، ويمكن ذلك من رفع مستوى السوق إلى مستوى الإنتاج.

لكن انطلاقاً من عام 1873، انفجرت الأزمة في أغلبية الدول الأوروبية، وبدلاً من معالجتها تقليدياً من خلال آليات عمل فعالة فإن هذه الأزمة دامت وتعمقت ولم تنتج عنها مرحلة رواج جديدة بسرعة، إنها بداية ما يسميه المعاصرون نهاية القرن التاسع عشر بـ(الأزمة الكبرى)، هذا التراجع الذي بين أن الرأسمالية أحدثت تناقضات جديدة لا يمكن الخروج منها، أو على الأقل لا يمكن الخروج منها سريعاً، فقد كتب انجلز من لندن رسالة إلى بابل، أحد مؤسسي الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني عام 1885، بأن أزمة مزمنة لازالت تخيم على إنجلترا في جميع فروع الإنتاج الأساسية، كما هو الشأن في فرنسا وأميركا، خصوصاً في مجال الحديد والقطن⁽ⁱⁱ⁾، وقد اعتبرها أمراً غير مسبوقة، رغم كونها منبثقة عن آليات النظام الرأسمالي، فالإفراط في الإنتاج بلغ حجماً لا يمكن حتى معالجته عبر الأزمة.

وفي إطار محاولة الرأسماليين إيجاد مخرج كالعادة عبر تحطيم قوى الإنتاج وعبر توسيع السوق⁽ⁱⁱⁱ⁾ تسارعت عملية تمركز رأسمالي بشكل غير مسبوقة، بينما تم تحطيم الضعفاء من الرأسماليين، فقد دخلت البنوك بكثافة في رأسمال المقاولات لدعمها في مواجهه الأزمة، لكنها بهذه الطريقة ضاعفت أكثر من الاحتكارات، وبموازاة مع ذلك، ضاعفت المقاولات تجارتها مع الخارج، كما استثمرت كذلك خارج حدودها الإقليمية، ومن أجل ضمان نمو هذه الأنشطة انطلقت الدول في عمليات استثمارية غير مسبوقة، حيث أصبحت المستعمرات تضمن للرأسمال الوطني التطور في مأمّن من منافسة الدول الرأسمالية الأخرى، وقد مكنت هذه اللعبة بسرعة من اقتسام العالم بين بضعة قوى رأسمالية كبرى.

لقد شكلت أزمة 1873 التي دامت إلى غاية 1895 عاملاً مهماً في تحول الرأسمالية نحو التوسع، بمعنى في مرحلة، أصبح فيها الصراع الاقتصادي لا يتم فيما بين الرأسماليين الصغار نسبياً، وإنما فيما بين الاحتكارات الكبرى، وبطبيعة الحال، فإن هذه العملية لا يمكن تفاديها بالنظر إلى طبيعة الرأسمالية: فالمنافسة الحرة تؤدي إلى تمركز الإنتاج، الذي، عندما يصل درجة معينة من التطور، يؤدي إلى الاحتكار^(iv) لكن الأزمة نفسها تعطي لهذا الاحتكار دفعة مسرعة قوية، فقد تحولت المستعمرات إلى منافذ مهمة بالنسبة لسلع الدول الرأسمالية فقد امتصت مثلاً، 6% من المنتجات الصناعية القطنية البريطانية في عام 1815 وارتفعت إلى 22% عام 1840 ثم إلى 31% عام 1850^(v) وبين 40 و45% في نهاية عام 1870، وفي بداية القرن التاسع عشر كانت الهند تتميز بصناعة قطنية متقدمة جداً، بل الأكثر تطوراً في العالم حتى ذلك الحين، لكن الانجليز دمروها لكي يتيحوا للقطن الهندي تزويد لانكشاير وليس الأنشطة المحلية، وهكذا أصبحت الهند في نهاية القرن المذكور المنفذ الرئيسي للصناعة القطنية البريطانية، وقد شكل هذا الاختراق إيجابيات أخرى للرأسمالية الانكليزية.

فتم إرساء الخطوط الأولى للسكك الحديدية في آسيا عام 1853، وفي عام 1890 تم بناء 27000 كم من خطوط السكك الحديدية، وبصفة عامة فإن بريطانيا، القوة العالمية الأولى آنذاك، أصبحت توجه تقريباً نصف استثماراتها إلى الخارج، فقد وجهت عام 1860 تصدير رؤوس أموالها بنسبة 36% نحو إمبراطوريتها الاستعمارية، منها 10.5% نحو أمريكا اللاتينية، التي تظهر حالياً كأشباه مستعمرات للاقتصاد الإنجليزي، وفي عام 1880 بلغت

هذه النسبة 47% منها 20% لأمريكا اللاتينية، وبعبارة أخرى، فإن الدول المرتبطة ببريطانيا تمتص أكثر من ثلثي استثماراتها الخارجية، وقد اتبعت الدول الرأسمالية الأخرى مثل (فرنسا وألمانيا) نفس الحركة^(vi).

وسّعت هذه الظاهرة السوق بطريقتين: أولاً عبر اندماج مناطق جديدة في عملية التبادل التجاري، إذ إن مناطق بعيدة مثل وسط أفريقيا أصبحت منذ ذلك الحين مدمجة في الإنتاج التجاري، وحيث أصبحت جميع مناطق العالم تساهم في التبادل السلعي، وثانياً عبر تصدير رؤوس الأموال حيث كان هذا التصدير خجولاً نوعاً ما في السابق، إلا أنه انتشر بسرعة مع نهاية القرن التاسع عشر، وقد أدى هذا العامل إلى تحويل العلاقات الاجتماعية لمناطق مدمجة حديثة أكثر فأكثر إلى علاقات رأسمالية، ذلك أن رؤوس الأموال المستثمرة تحتم العمل على أساس العلاقات، في مقابل ذلك تم طرد الفلاحين من أراضيهم لمنعهم من العيش على منتجاتهم الطبيعية (منتجات الأرض) حيث يصبحون مضطرين لبيع الملكية الوحيدة التي لا زالوا يمتلكونها، وهي قوة عملهم، هؤلاء العمال المحرومون من مواردهم الطبيعية، سيضطرون لاقتناء السلع المقدمة لهم من طرف الرأسماليين بهذه الطريقة أيضاً تم توسيع السوق.

في نهاية القرن التاسع عشر اتاح هذا التوسع لمختلف الدول الأوروبية الخروج من الازمة العامة حيث عاد النمو إلى الانطلاق فكانت حالات التوقف عن الإنتاج قصيرة ولم تعرقل بشكل حقيقي التطور الاقتصادي.

ومع ذلك افرزت الرأسمالية تناقضات هائلة فآليات الازمة الاقتصادية تضل حاضرة دائماً من خلال التراكم الرأسمالي واستغلال العمال، ولكن بدلاً من أن ينحصر أثرها في الدول الرأسمالية الأصلية (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) أصبحت منذ ذلك الحين تمتد على المستوى العالمي.

ولقد أصبحت المستعمرات رهاناً أساسياً بين الدول الرأسمالية تتسابق كلها إلى حيازة أكبر عدد ممكن منها لأن ذلك يتيح لها بفضل سياسة حمائية ضمان نمو مقاولاتها الوطنية، وقد لاحظ لينين أن امتلاك المستعمرات يمنح الاحتكارات ضمانات كافية للنجاح على الرغم من كل معوقات الصراع ضد منافسيها، وكلما تطورت الرأسمالية كلما تزايد احساسها بندرة المواد الأولية والطاقة، واحتد الصراع العنيف للسيطرة على المزيد من المستعمرات.

لكن لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للصناعة الألمانية، فهي لا تستطيع الدخول إلى المناطق الأكثر أهمية وعليها الاكتفاء بما يتبقى، وقد وجدت هذه الصناعة أن هناك عراقيل مهمة أمام تحقيق تراكمها الرأسمالي، فلا يمكن لمقاولاتها أن تتطور بشكل سريع، كما أن هذه الدول خصوصاً ألمانيا والنمسا وهنغاريا في حاجة لمراقبة مناطق جديدة، والوسيلة الوحيدة المتبقية أمامها هي اغتصابها بالقوة من الدول الرأسمالية القديمة، لكن الرأسماليات القديمة لا يمكنها أن تتنازل عن ما يشكل مجالها المحفوظ فكيف ستعمل إذن لمعالجة هذا التناقض؟ إن المخرج الوحيد المتاح هنا هو الحرب.

على أساس ذلك انفجرت الحرب العالمية الأولى حيث كشفت الرأسمالية منذ ذلك الحين على وجهها الحقيقي، فمن أجل أن يحمي الرأسماليون آفاق الربح والتراكم يدفعون مواطنيهم نحو مذابح حقيقية عمت مختلف أرجاء العالم، وفقدت ألمانيا نتيجة هزيمتها مجمل مستعمراتها، كما فرض عليها أداء تعويضات حرب هائلة، أما الإمبراطورية النمساوية الهنغارية فتم تفكيكها، أما بالنسبة للإمبراطورية العثمانية المعنية هي الأخرى إلى جانب ألمانيا والنمسا فتم اقتسام أراضها فيما بين بريطانيا وفرنسا.

وقد طرأت على الاقتصاد الرأسمالي - بعد الحرب العالمية الثانية - عديد من التحولات الكيفية خاصة فيما يتعلق بالتغير الذي طرأ على نمط تقسيم العمل الدولي، والذي أخذ شكلا مركبا، - بمعنى أن نمط تقسيم العمل الذي ساد خلال الفترة منذ منتصف القرن الـ 19 والذي كان يتمثل في تخصيص بعض البلدان المتخلفة، في إنتاج سلعة أو اثنتين من المواد الأولية، سواء كانت زراعية أو صناعية، وتتخصص البلدان الرأسمالية المتقدمة في السلع الصناعية بالإضافة لإحتكارها للبحث العلمي والتكنولوجي - ظل هذا النمط مستمرا في التقسيم الجديد، والجديد الذي طرأ على نمط تقسيم العمل هو أن بعض الدول بدأت تتخصص في إنتاج أجزاء من منتج ما، ويتم تجميع هذا المنتج في بلدان أخرى، وهذا معناه.. "تدويل عملية الإنتاج.. وإدماج الاقتصاديات المتخلفة بشكل أكثر دقة في عملية الإنتاج المدولة" وتعد هذه هي أهم سمة طرأت على الاقتصاد الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية.

(١) United Nations/ United Nations Publications/ISBN/٠2.II.C.06.E/2007.

(ii) عبد السلام أديب / عولمة الأزمة وآفاق الثورة /مجلة الأهرام الاقتصادي /عدد أكتوبر 2003/ص23

(iii) المصدر السابق نفسه /ص24.

(iv) ايمانويل نود/مابعد الامبراطورية، دراسة في تفكيك النظام الاميركي/ترجمة محمد زكريا اسماعيل/دار الساقى/الطبعة

الثانية/بيروت/2004/ص42.

(v) المصدر السابق نفسه / ص44.

(vi) المصدر السابق نفسه والمكان نفسه.